

Distr.: General
27 June 2024
Arabic
Original: English

المجلس



الدورة التاسعة والعشرون

دورة المجلس، الجزء الثاني

كينغستون، 15-26 تموز/يوليه 2024

البند 11 من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار الذي اتخذته المجلس في

عام 2023 بشأن تقارير رئيس اللجنة القانونية والتقنية

تنفيذ القرار الذي اتخذته المجلس في عام 2023 بشأن تقارير رئيس اللجنة القانونية والتقنية

تقرير الأمين العام

أولا - معلومات أساسية

1 - في الجلسة 312 المعقودة في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، اتخذ مجلس السلطة الدولية لقاع البحار قرارا بشأن تقارير رئيس اللجنة القانونية والتقنية (ISBA/28/C/27). وفي الفقرة 19 من القرار، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريرا عن تنفيذ القرار في دورته التاسعة والعشرين، وأن يظل هذا الإبلاغ السنوي مدرجا كبنء دائم في جدول أعمال المجلس.

2 - ويتضمن الجزء الثاني من هذا التقرير معلومات عن الخطوات التي اتخذها الأمين العام استجابة لطلبات محددة قدمها المجلس في قراره. ويحتوي الجزء الثالث على تفاصيل الأعمال التي اضطلعت بها اللجنة القانونية والتقنية لتلبية مختلف طلبات المجلس. ويقدم الجزء الرابع معلومات مستكملة عن حالة صندوق التبرعات الاستثماري الذي يدعم مشاركة الدول النامية في الاجتماعات التي تعقدها كل من اللجنة القانونية والتقنية ولجنة المالية.



ثانياً - الإجراءات المطلوب من الأمين العام اتخاذها

3 - في الفقرة 4 من القرار، رحب المجلس بعمل الأمين العام، من خلال وحدة ضمان الامتثال والإدارة التنظيمية التابعة للأمانة، مع فرادى المتعاقدين بشأن المسائل التي تثيرها اللجنة القانونية والتقنية وباستعراض الأمانة لردود فرادى المتعاقدين، وطلب إلى الأمين العام أن يواصل ما دأب عليه من إبلاغ المتعاقدين المعنيين والدول المزمكية لهم بمختلف المسائل التي يتم تحديدها خلال استعراض اللجنة للتقارير السنوية للمتعاقدين، وأن يتابع خطياً مع المتعاقدين الذين يتكرر تحقيقهم أداءً غير كافٍ أو غير مكتمل مقارنةً بخطة العمل الموافق عليها، أو الذين أفادوا بأن تنفيذ خطة الأنشطة سيُرهن بعوامل خارجية، بغض النظر عن المتطلبات التعاقدية السارية، وأن يطلب الاجتماع بهم ويوجه رسائل خطية إلى الدول المزمكية لهم لتوجيه انتباهها إلى هذه المسألة ويطلب الاجتماع بها لمعالجتها، وأن يقدم المعلومات اللازمة إلى المجلس حسب الاقتضاء.

4 - ووفقاً للممارسة المتبعة، أبلغ الأمين العام فرادى المتعاقدين بالتعليقات والتوصيات التي قدمتها اللجنة القانونية والتقنية بعد تقييم تقاريرهم السنوية. واستجاب المتعاقدون بأن قدموا ردودهم على هذه التعليقات والتوصيات في التقارير السنوية لعام 2023، التي ستستعرضها اللجنة خلال الجزء الثاني من الدورة التاسعة والعشرين. وبالإضافة إلى ذلك، وخلال المشاورة السنوية السادسة بين الأمانة والمتعاقدين التي عُقدت في دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة، في الفترة من 22 إلى 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أُطلع المتعاقدون على عملية تقديم التقارير السنوية والدورية. وتناولت المناقشات أيضاً السبل المحتملة لزيادة تبسيط وتحسين الاستجابات للتعليقات التي تبديها اللجنة.

5 - وفي الفقرة 6 من القرار، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقارير سنوية إليه بشأن ما تحدده اللجنة القانونية والتقنية من حالات عدم الامتثال المزعومة والإجراءات التنظيمية وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 ونظام التفتيش والاستكشاف، مع مراعاة نتائج المشاورات التي يجريها الأمين العام مع المتعاقدين، وحث الدول المزمكية المعنية على تقديم أي معلومات تتعلق بأي حالة من حالات عدم الامتثال هذه والتدابير المتخذة لضمان الامتثال بموجب عقود الاستكشاف، وفقاً للمادة 139 من الاتفاقية.

6 - وحتى 27 حزيران/يونيه 2024، لم يحدد الأمين العام أي حالات مزعومة لعدم الامتثال من جانب المتعاقدين فيما يتعلق بعملياتهم في البحر أو تنفيذ خطط عملهم المتعلقة بالاستكشاف.

7 - وفي الفقرة 7 من القرار، أثنى المجلس على التقدم المحرز صوب زيادة شفافية عقود الاستكشاف، وطلب إلى الأمين العام مواصلة الحوار مع المتعاقدين الذين لم يقدموا بعد نماذج متاحة للجمهور بشأن خطط عملهم.

8 - وفي حزيران/يونيه 2024، اختتمت الأمانة بنجاح الدورات التدريبية الشاملة التي نظمتها بشأن استعراض إدارة البيانات ونماذج الإبلاغ. وشارك في هذه الدورات مديرو بيانات وخبراء علميون من مختلف المنظمات التابعة للمتعاقدین بهدف تعزيز كفاءتهم في استخدام قاعدة بيانات السلطة الدولية لقاع البحار (DeepData) ونماذج الإبلاغ المرتبطة بها. وكان الهدف الأساسي من الجهود التدريبية هو تحسين البيانات التي يقدمها المتعاقدون كما ونوعاً.

ثالثا - الإجراءات المطلوب من اللجنة القانونية والتقنية اتخاذها

9 - في الفقرة 5 من القرار، أكد المجلس من جديد بإلحاح متجدد طلبه إلى اللجنة القانونية والتقنية أن تقوم سنويا بتحديد أسماء المتعاقدين الذين استجابوا استجابة غير كافية أو غير كاملة، أو لم يستجيبوا للنداءات الموجهة منه لمعالجة المسائل المثيرة للقلق التي حددتها اللجنة فيما يتعلق بالتزاماتهم التعاقدية (انظر ISBA/27/C/44)، ولاحظ أن هذه المعلومات مهمة لمساعدته فيما يتعلق بالامتثال، ولاحظ أيضا أن اللجنة نظرت في هذا الطلب وستتظر في هذه المسألة خلال الجزء الأول من الدورة التاسعة والعشرين، بهدف تحديد أسماء المتعاقدين الذين لا يستجيبون أو لا يستجيبون بالقدر الكافي أو بشكل كامل خلال دورة الإبلاغ المقبلة.

10 - وخلال الجزء الأول من الدورة التاسعة والعشرين، وبناء على طلب المجلس، اعتمدت اللجنة القانونية والتقنية معايير تقييم استجابات المتعاقدين للشواغل التي تحددها فيما يتعلق بالتزاماتهم التعاقدية، وذلك حتى يجري في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل تحديد أسماء المتعاقدين الذين استجابوا استجابة غير كافية، أو لم يستجيبوا بالمرة (انظر ISBA/29/LTC/5). ويخضع للتقييم كل متعاقد تلقى إخطارا من الأمين العام بأن اللجنة قد وقفت على شواغل تتعلق بالتزاماته التعاقدية خلال استعراضها لتقريره السنوي.

11 - وفي الفقرة 9 من القرار، أحاط المجلس علما بإعداد اللجنة القانونية والتقنية مشروع إجراءات ومعايير للنظر في طلبات نقل الحقوق والالتزامات الناشئة بموجب عقد استكشاف، وطلب إلى اللجنة أن تواصل تنقيح مشروعها متى انتهى المجلس من النظر في المسائل الواردة في مشروع نظام الاستغلال المتصلة بنقل الحقوق والالتزامات الناشئة بموجب عقد من عقود الاستغلال، وكذلك المسائل ذات الصلة المتعلقة بالسيطرة الفعلية. وقد أحاطت اللجنة علما بطلب المجلس.

12 - وفي الفقرة 10 من القرار، أعرب المجلس عن تقديره لعمل اللجنة القانونية والتقنية بشأن تنقيح مشروع الإجراءات الموحدة لوضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية واستعراضها والموافقة عليها، والنموذج الذي يتضمن الحد الأدنى من المتطلبات، بما في ذلك نظر اللجنة، بصورة أولية، في الإسهامات الخطية الواردة من الوفود وقرار اللجنة مواصلة هذا العمل، وطلب إلى اللجنة أن تمنح الأولوية لهذا العمل على وجه الاستعجال وأن تقدم إليه تقريرا في الدورة التاسعة والعشرين مشفوعا بإطار موحد منقح يتضمن الإجراءات الموحدة والنموذج، بهدف اعتماده من قبل المجلس بحيث يتسنى اعتماد خطط الإدارة البيئية الإقليمية وفقا للإجراءات الموحدة والنموذج.

13 - وفي تقرير رئيس اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة خلال الجزء الأول من دورتها التاسعة والعشرين (انظر ISBA/29/C/7، الفرع رابعا-جيم)، أبلغت اللجنة المجلس بأنها أحرزت تقدما في وضع إجراءات موحدة لإعداد خطط الإدارة البيئية الإقليمية وإقرارها واستعراضها. وجرى الاضطلاع بهذا العمل من خلال اجتماعات فيما بين الدورات عقدت في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2023، وكذلك خلال الجزء الأول من الدورة التاسعة والعشرين. وستواصل اللجنة تناول هذه المسألة خلال الجزء الثاني من الدورة التاسعة والعشرين، ومن المتوقع أن تبلغ المجلس بالنتائج التي تخلص إليها بناء على ذلك.

14 - وفي الفقرة 11 من القرار، رحب المجلس بالعمل الذي أنجزته اللجنة القانونية والتقنية لتنفيذ قراره ISBA/27/C/42 المتعلق بوضع قيم عتبات بيئية ملزمة، وطلب إلى اللجنة أن تقدم إليه تقريرا

عن الخطوات التالية التي يتوخى فريق الخبراء لما بين الدورات وأفرقتها الفرعية اتخاذها، وسلط الضوء على الحاجة إلى الاضطلاع بعملية شفافة تشمل الجميع في عملية وضع تلك القيم من خلال هذه الأفرقة.

15 - وأحاطت اللجنة القانونية والتقنية علما، في اجتماعاتها المعقودة خلال الجزء الأول من الدورة التاسعة والعشرين، بالنقد المحرز فيما يتعلق بوضع قيم العتبات البيئية، بما في ذلك اجتماعات الأفرقة الفرعية التابعة لفريق الخبراء لما بين الدورات التي عُقدت في كانون الأول/ديسمبر 2023 وشباط/فبراير 2024. ومن المتوقع أن تواصل اللجنة الإبلاغ عن هذه المسألة في الجزء الثاني من الدورة التاسعة والعشرين.

16 - وفي الفقرة 12 من القرار، أعرب المجلس عن تقديره لعمل اللجنة القانونية والتقنية على وضع مشروع خطة الإدارة البيئية الإقليمية لمنطقة شمال مرتفع وسط المحيط الأطلسي، وطلب إلى اللجنة أن تستعرض المشروع، في ضوء التعليقات التي أبدتها بعد قيامه باعتماد كل من الإجراءات الموحدة لوضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية واستعراضها والموافقة عليها والنموذج المقترح للخطط. وقد أحاطت اللجنة علما بهذا الطلب.

17 - وفي الفقرة 13 من القرار، أعرب المجلس عن تقديره للتوضيح الذي قدمته اللجنة القانونية والتقنية لمعايير استخدام إجراء الموافقة الصامتة في اعتماد قراراتها، بما في ذلك تأكدها أن مناقشات مستفيضة ستجرى دائما داخل اللجنة قبل إخضاع أي وثيقة لإجراء الموافقة الصامتة، لأن هذا الإجراء هو وسيلة لاتخاذ القرارات في نهاية عملية التشاور داخل اللجنة وليس بديلا عن هذه العملية، وكذلك نشر العملية التدرجية التي تتبعها اللجنة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أي مشروع توصية أو مشروع تقرير، وطلب إلى اللجنة تقديم مزيد من الإيضاحات بشأن أي مسائل لا يجوز استخدام إجراء الموافقة الصامتة بشأنها وكيفية استخدام هذا الإجراء بما يتسق مع نظامها الداخلي.

18 - ولم تستخدم اللجنة القانونية والتقنية، خلال دورة الإبلاغ، إجراء الموافقة الصامتة في عملية اتخاذ القرارات. وإذا قررت اللجنة استخدام هذا الإجراء في المستقبل، فإنها ستواصل اتباع المبادئ التوجيهية المبينة في المرفق الأول للوثيقة ISBA/28/LTC/5.

19 - وفي الفقرة 14 من القرار، رحب المجلس بالتحديثات التي قدمتها اللجنة القانونية والتقنية لعملية استعراض بيانات الأثر البيئي المتصلة باختبار مكونات التعدين أو الأنشطة الأخرى التي تتطلب تقييما للأثر البيئي أثناء الاستكشاف، ودعا اللجنة إلى النظر في إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة بشأن الوثيقة التوجيهية المنقحة. وأحاطت اللجنة علما باقتراح المجلس.

20 - وفي الفقرة 15 من القرار، لاحظ المجلس أهمية الشفافية في السلطة، وأشار إلى طلبه من اللجنة القانونية والتقنية أن تعقد جلسات مفتوحة، حسب الاقتضاء، لإتاحة مزيد من الشفافية في عملها، ورحب في هذا الصدد بمبادرة اللجنة بعقد حوار غير رسمي على هامش الجزء الثاني من دورته الثامنة والعشرين، وشجع اللجنة على مواصلة هذه الممارسة.

21 - وستعقد اللجنة القانونية والتقنية حوارا غير رسمي مع الأعضاء والمراقبين في 15 تموز/يوليه 2024، خلال الجزء الثاني من الدورة التاسعة والعشرين. وعلاوة على ذلك، سيقدم رئيس اللجنة، في 18 تموز/يوليه 2024، تقريرا إلى المجلس عن أعمال اللجنة خلال الجزء الثاني من الدورة التاسعة والعشرين.

22 - وفي الفقرة 16 من القرار، طلب المجلس من اللجنة القانونية والتقنية أن تقدم إليه توصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها زيادة تحسين إجراءات اللجنة لتوفير المزيد من الشفافية، مع الحفاظ على فعالية عملها والاعتراف بضرورة ضمان سرية البيانات والمعلومات. وقد أحاطت اللجنة علما بهذا الطلب

رابعاً - حالة المساهمات في صندوق التبرعات الاستئماني لدعم مشاركة أعضاء اللجنة القانونية والتقنية

23 - في الفقرة 18 من القرار، دعا المجلس إلى تقديم مساهمات إلى صناديق التبرعات الاستئمانية من أجل دعم مشاركة الدول النامية في جلسات السلطة، بما في ذلك تلك التي يعقدها المجلس واللجنة القانونية والتقنية ولجنة المالية. ومع حلول الجزء الثاني من الدورة التاسعة والعشرين، استنفدت مخصصات صندوق التبرعات الاستئماني الموجهة لدعم مشاركة أعضاء كل من اللجنة القانونية والتقنية ولجنة المالية، مما يجعل الصندوق غير قادر على تقديم المساعدة لجميع مقدمي الطلبات ويقوض قدرة اللجنة القانونية والتقنية على العمل بفعالية. ونظراً للزيادات العامة في تكلفة تذاكر السفر بالطائرة، والزيادة الكبيرة في بدل الإقامة اليومي المطبق على كينغستون، فسيلزم، وفقاً لتقديرات الأمانة، مبلغ 190 000 دولار تقريباً لدعم مشاركة جميع الأعضاء المؤهلين من اللجنة القانونية والتقنية ومن لجنة المالية في الجزء الثاني من الدورة التاسعة والعشرين. أما بالنسبة لاجتماعات اللجنة القانونية والتقنية المعقودة في الجزء الأول من الدورة، فكان المبلغ المطلوب لدعم المشاركة فيها 170 000 دولار تقريباً.

خامساً - التوصيات

24 - يدعى المجلس إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير وتقديم ما قد يلزم من التوجيهات.